

Distr.
GENERAL

E/AC.51/1997/6
14 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والثلاثون

٩ حزيران/يونيه-٣ تموز/ يوليه ١٩٩٧

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق

التقديم المقترن بخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل
الاتساع الاقتصادي والتنمية في أفريقيا

المحتويات

التنقيح المقترن لخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل
الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا

أولا - المعلومات الأساسية والمبررات

١ - يقوم التنقيح المقترن لخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا على الفقرة ٣ من الوثيقة E/AC.51/1994/7 المؤرخة ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، وعلى مقرر لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والثلاثين لتنقيح خطة العمل على نطاق المنظومة في عام ١٩٩٧. وهو يهدف إلى التوفيق بين خطة العمل القائمة المنقحة على نطاق المنظومة ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا التي أعلنت عن بدئها في آذار/مارس ١٩٩٦.

٢ - وجدير بالذكر أن لجنة البرنامج والتنسيق طلبت، في دورتها الرابعة والثلاثين عام ١٩٩٤، أن يقدم إليها تقرير مرحلتي عن تنفيذ خطة العمل الحالية على نطاق المنظومة لكي تنظر فيه في دورتها السادسة والثلاثين في عام ١٩٩٦. ووفقاً لذلك، نظرت اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين في التقرير المرحلتي الذي قدمه الأمين العام عن تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا" في التسعينات: نحو أكثر عملية^(١). وتعليقات الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية (ACC) عليه. وأحاطت اللجنة علمًا بالتقارير المذكورة أعلاه وحثت منظومة الأمم المتحدة على العمل بطريقة منسقة. ورحبة اللجنة، على وجه التحديد، بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا كأداة هامة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

٣ - وبعد ذلك، قالت لجنة الجمعية العامة الجامعية المخصصة، التي أجرت استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في تقريرها إن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة متممة للبرنامج الجديد وأنها قد تصبح حافزاً لتنفيذ جميع عناصر البرنامج الجديد. وقبل استعراض منتصف المدة بقليل، دعا فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية في أفريقيا إلى ربط المبادرة الخاصة بالبرنامج الجديد كقوة منفذة. ولاحظت اللجنة التوجيهية المعنية بأفريقيا والتابعة لللجنة التنسيق الإدارية في جلستها السادسة، أن الخطة الحالية على نطاق المنظومة لم تمثل، لأسباب عديدة، أداة فعالة لتنفيذ البرنامج الجديد وانتوت إلى أن دمج الخطة على نطاق المنظومة والمبادرة الخاصة سيمثل النهج الأمثل لتحقيق أهداف البرنامج الجديد بنجاح.

٤ - وفي أعقاب استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد اضطلع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وأمانة مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا بالمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد مصنفة تصف الصلة بين البرنامج الجديد والمبادرة الخاصة وتقديم أولويات البرنامج التي تشكل حاليا مجالات تركيز المبادرة

الخاصة. وتبين المصفوفة بشكل واضح أن المبادرة الخاصة، المعبدلة تعد يلا مناسبا، يمكن أن تشكل الأساس لتنقيح خطة العمل على نطاق المنظومة.

ثانيا - لمحة عامة عن خطة العمل الحالية على نطاق المنظومة والمبادرة الخاصة بشأن أفريقيا

- ١ - خطة العمل على نطاق المنظومة: الاستراتيجيات العامة، والأولويات وطرائق العمل
- ٥ - إن خطة العمل الحالية على نطاق المنظومة مبنية على نهج شامل للتنمية المستدامة. وهي قائمة على ستة مجالات ذات أولوية هي: تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات؛ والأغذية، والزراعة، والصناعات القائمة على الزراعة؛ والنمو والإنسان والتنمية المستدامة؛ وتنوع الاقتصادات الأفريقية؛ وتعبئة الموارد الخارجية والداخلية؛ والنمو والتعاون والتكميل الإقليميين. وبسبب الارتباط بالبرنامج الجديد، فإن للخطة نفس الإطار الزمني، مما حدا بلجنة البرنامج والتنسيق إلى أن تقرر أن يجري استكمالها في السنة التي تلي استعراضات البرنامج الجديد.
- ٦ - وتعالج كل أولوية من مجالات الخطة كما يلي: (أ) المشاكل التي يجب معالجتها؛ (ب) الأهداف والغايات؛ (ج) الاستراتيجيات المقترحة؛ (د) برامج الأمم المتحدة للدعم؛ (هـ) العوامل المساعدة على المستوى الأفريقي الإقليمي؛ (و) مستوى الموارد المطلوبة والمتحاذحة. وكل مجال وكالة رائدة تحمل المسؤولية العامة وتساعدها وكالات متعاونة. وقد عُهد بالمجالات الثلاثة الأولى إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي، وبالمجالات الثلاثة الأخيرة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفتها وكالات رائدة في فرق عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاتساع الاقتصادي والتنمية في أفريقيا التي ترأسها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتعمل فرق العمل المشتركة بين الوكالات بوصفها آلية المتابعة والمراقبة من أجل تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة. وتعد تفاصيل الخطة في الوثيقة E/AC.51/1994/7 المؤرخة ٩ آب / أغسطس ١٩٩٤.

- ٢ - المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة: الاستراتيجيات العامة، والأولويات وطرائق العمل
- ٧ - أعلن عن بدء المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة في آذار/مارس ١٩٩٦ بهدف التركيز بقدر أكبر في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة. والغاية منها تحديد ووضع مقتراحات عملية من أجل بلوغ أقصى دعم تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا. وتتركز المبادرة الخاصة على خمسة مجالات واسعة ذات أولوية، كما هي الحال في خطة العمل على نطاق المنظومة مع ترتيبات لوكالة رائدة وتعاونية. وهذه المجالات هي: (أ) المياه، (ب) والأمن الغذائي، (ج) والحكم، (د) والتنمية الاجتماعية والبشرية، (هـ) وتعبئة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك موضوعان عامان: نوع الجنس والسكان وبناء القدرات. أما الوكالات الرائدة للمبادرة الخاصة فهي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. وعلاوة على ذلك، تنقسم هذه المجالات

الواسعة إلى أقسام فرعية تتكون من ٢٠ برنامج عمل ذي أولوية ترد في الوثيقة المعروفة "مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا" والتي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦.

٨ - وفي حين تتولى لجنة التنسيق الإدارية التنسيق على صعيد المنظومة بأسراها، تتولى الوكالة الرائدة مسؤولية التنسيق على المستوى القطاعي. ويترأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا معاً اللجنة التوجيهية المعنية بأفريقيا. وقد أنشئت أمانة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة اللجنة التوجيهية.

ثالثا - التقنيق المقترن لخطة العمل على نطاق المنظومة
وتوقيتها مع المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا

٩ - يلاحظ أن المجالات الخمسة الرئيسية ذات الأولوية للمبادرة الخاصة على نطاق المنظومة ترد كاملة في خطة العمل الحالية على نطاق المنظومة. ومع ذلك، هناك مجالان هامان ذوا أولوية في خطة العمل - تنمية الاقتصادات الأفريقية، والتعاون والتكامل الإقليميان دون الإقليميين - لا يرددان في المبادرة الخاصة. ولهذين المجالين أهمية خاصة كما لوحظ في القرار AHG/Res.236 (XXXI) الصادر عن جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. وبالتالي، وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، يشمل التقنيق المقترن لخطة العمل على نطاق المنظومة المجالات الخمسة ذات الأولوية للمبادرة الخاصة والمجالين الإضافيين المذكورين أعلاه.

١٠ - ويرد أدناه استعراض موجز للمجالات ذات الأولوية، بالإضافة إلى الجوانب ذات الصلة بتنفيذها. أما ترتيبات الاستعراض والرصد فهي مأخوذة في الغالب من المبادرة الخاصة ومن خطة العمل الحالية على نطاق المنظومة، مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد. وتتبغي الإشارة إلى الوثائق الهامة المتعلقة بتحليل المجالات الموضوعية المشمولة وترتيبات تنفيذ كل منها على السواء^(٢).

١١ - وجدير بالذكر أن القيمة التي أضافها التقنيق تمثل في أنه يأخذ بعين الاعتبار مزايا خطة العمل الحالية على نطاق المنظومة والمبادرة الخاصة على السواء. وتتألف القيمة المضافة من: (أ) تعزيز ملكية البلدان الأفريقية للبرامج بضم مجالين رئيسين على جانب كبير من الأهمية للتنمية الأفريقية، (ب) والتركيز على بلد بوجه خاص، (ج) والبحث عن شراكة أوسع خارج منظومة الأمم المتحدة، (د) وزيادة تعبئة الموارد المالية واستخدامها بشكل أكثر فعالية، (هـ) وإيجاد آليات فعالة للتنسيق والرصد والإبلاغ على الصعيد القطري.

١ - المياه

١٢ - يشمل المجالات ذو الأولوية للموارد المائية، في خطة العمل على نطاق المنظومة والمبادرة الخاصة على نطاق المنظومة على السواء، مياه الشرب، والمياه الازمة لنظم الزراعة والأمن الغذائي. ولذلك تركز البرنامج بالدرجة الأولى على إحداث تغييرات في السياسات والقوانين والمؤسسات المائية بغية كفالة انتقال الأغلبية الفقيرة من سكان أفريقيا من هامش المسألة إلى مقدمة برنامج إنمائي متراوط ومعني بالمياه المستدامة. والبرنامج، الذي يطبق نهج "النصيب العادل"، يتالف من خمسة عناصر أساسية:

(أ) تقييم جميع ما يوضع في المستقبل من سياسات وخطط وبرامج مائية وطنية ودولية من حيث قابليتها الاقتصادية للبقاء واستدامتها البيئية وآثارها فيما يتعلق بمسألة الإنفاق؛

(ب) مساعدة الحكومات على إدماج نهج "النصيب العادل" في سياساتها وخططها وبرامجها الوطنية لتنمية المياه؛

(ج) مساعدة الحكومات في تنفيذ نهج "النصيب العادل" وفي نشر ما تدخل كلفته في حدود المستطاع من التقنيات العملية التي يمكن أن تساعد على تزويد أغلبية السكان بإمكانيات الحصول على مياه نظيفة في أقصر وقت ممكن؛

(د) التعديل بتنفيذ العناصر ذات الصلة من المشاريع القائمة لتأكيد وتبيان تطبيق "نهج النصيب العادل" ومزايا مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد إدارة المياه واتخاذ القرارات بشأنها؛

(هـ) ومساعدة الحكومات على التوصل إلى اتفاقيات ومؤسسات أكثر فعالية خاصة بأحواض الصرف وذات طابع إقليمي توخيها لتجنب أو لتسوية المنازعات المتعلقة بالإمكانيات المنصنة للحصول على الموارد المائية واستخدامها.

١-١ توفير الأمن المائي للأسر المعيشية

١٣ - ويرمي هذا العنصر إلى تمكين أكبر عدد ممكн من البلدان الأفريقية من الحصول على الموارد المائية المأمونة والمرافق الصحية خلال العقد المقبل أو في وقت أقرب. ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق وضع خطط عمل وطنية وبجعل أكثر الفئات السكانية احتياجاً هدفاً للدعم الخارجي المقدم لبناء القدرات والرصد. وفي إطار هذه العملية، ستعزز في جميع أنحاء أفريقيا برمجة الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وعلى الصعيد القطري، يمكن صوغ ميثاق يضم المانحين والحكومات المختصة. ويمكن أن تنشأ بالتعاون مع الحكومات الوطنية فرق عمل تتالف من وكالات الأمم المتحدة المعنية والمانحين المعنيين. ويجري تحديد تنفيذ هذا النشاط وتحطيم ميزانيته بالتفصيل،

وبعد ذلك ستقدم الوكالات الرائدة (اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي) خطة لتنفيذ ذلك. وستقوم اليونسكو أيضاً بدور في هذا النشاط.

٢-١ عمليات تقييم موارد المياه العذبة

١٤ - إن الأساس الذي يبني عليه حل قضايا نهر الإنفاق و "النصيب العادل" في موارد المياه هو المعرفة الصحيحة بكمية المياه العذبة ونوعيتها من حيث علاقتها بالطلب عليها في الحاضر والمستقبل. وعلى هذا فإن تقييم الموارد المائية يشكل شرطاً لازماً لجمع أغراض التنمية عبر القطاعية للموارد المائية للبلد. وتوخياً لمساعدة أنشطة البلدان الأفريقية، تقدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمبادرة في مؤتمر عقد في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٥. واعتمد المؤتمر خطة عمل وافق عليها مؤتمر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وكل من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية. وبغية تنفيذ البرنامج أُسند إلى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ولمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية القيام بالدور القيادي. وتهدف الخطوات ذات الصلة إلى:

(أ) بدء الترتيبات المؤسسية أو تعزيزها، وتوليد الدعم السياسي داخل التكتلات الاقتصادية - السياسية الإقليمية للاصطلاح بتقييم الموارد المائية في أحواض الأنهر المشتركة:

(ب) وبدء أو دعم تنفيذ مبادرة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي الجديدة لإقامة نظام مراقبة الدورة الهيدرولوجية في كل منطقة من المناطق دون إقليمية باعتبارها من الأجزاء المكونة للنظام العالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية.

٣-١ توفير المياه اللازمة لإنتاج الأغذية

١٥ - بالنظر إلى تزايد عدد البلدان التي تسجل فيها حالات العجز المائي بانتظام في أفريقيا، يلزم زيادة الاهتمام بإدارة الموارد المائية المتاحة. وبغية تعزيز الإنتاج الزراعي، ينبغي تحسين ممارسات إدارة المياه. والجوانب الحرجة الخمسة التالية تتسم بأهمية خاصة:

(أ) استعراض وإصلاح السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد المائية والري، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالمياه، وإجراء الإصلاحات المؤسسية، لكي تكون متفقة مع السياسات الإنمائية والزراعية الوطنية الأوسع؛

(ب) العمل على إنشاء نظم وطنية للمعلومات والرصد بشأن تنمية الموارد الطبيعية؛ وصوغ أو استكمال خطط رئيسية وطنية للري وإدارة استخدام المياه؛ وإعداد البرامج الاستثمارية المرتبطة بذلك؛

(ج) التشجيع على اعتماد الملائم من التكنولوجيات، والممارسات الإدارية، والحوافز الاقتصادية، والتدابير المؤسسية لزيادة كفاءة استخدام المياه:

(د) رعاية بناء القدرات الوطنية لدعم تنمية الري عن طريق التدريب، وتعزيز رابطات المستخدمين للمياه، والتشجيع على الأخذ بالنهج القائمة على المشاركة بما في ذلك المشاركة الناشطة للمرأة؛

(ه) وتسهيل تعبئة الموارد المالية الازمة لتنفيذ برامج تنمية الري، عن طريق إعداد نهج جديدة ومبتكرة مع التأكيد على مشاركة القطاع الخاص.

١٦ - وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة لكل من هذه العناصر الخمسة شركاء محتملين ينتمون إلى الأمم المتحدة وشركاء إقليميين ودوليين. بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ - الأمن الغذائي وإدارة الجفاف

١٧ - تتصل مسألة الأمن الغذائي في أفريقيا بعدم كفاية الإنتاج الغذائي وبالفقر على السواء. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى اتباع نهج ذي جانبين في كل من ميادين زيادة إمدادات الأغذية وتحسين سبل الحصول على الأغذية لأغلبية السكان، وذلك من خلال إيجاد عمالة منتجة وبزيادة فرص الحصول على الدخل.

١٨ - وينبغي أن يكون الأمن الغذائي مسؤولية وطنية. وفي هذا السياق، ينبغي التشديد على التنمية الريفية والهيكل الأساسية الريفية، بما في ذلك تخزين الأغذية على المستويين الوطني والإقليمي، إلى جانب موارد المياه والإنتاجية، وذلك بالنظر إلى الاتجاه السائد في نمو السكان. وهناك حاجة لإيجاد سبل جديدة لتشجيع تخزين المياه وللاستعمال الفعال للمياه العذبة.

١٩ - و تستجحب الحكومات الأفريقية لحالة انعدام الأمن الغذائي الخطيرة بالأخذ بعدد من التدابير والبرامج، تشمل، من بين أمور أخرى: (أ) إجراء إصلاحات في السياسة العامة، (ب) تحسين مرافق الإنتاج والتوزيع والتخزين، (ج) إنشاء آليات وطنية وإقليمية للإذار المبكر في حالة المجاعة، (د) حماية وتحسين إنتاجية قاعدة الموارد الطبيعية، (هـ) تحقيق اللامركزية، ولا سيما في وضع نهج قائمة على المشاركة بقدر أكبر في المناطق الريفية، (و) وضع برامج للتخفيف من حدة الفقر تهدف بصورة خاصة إلى معالجة حاجات فقراء الحضر ومن يعيشون في مناطق هامشية جافة، بما في ذلك خلق فرص العمل ولا سيما للمرأة الريفية. وتدعى الحاجة إلى دعم هذه التدابير والبرامج بقوة.

٢٠ - وعلى سبيل استكمال الجهود الأفريقية الجارية، ولا سيما الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الطويلة الأجل التي تواجه القارة في مجال الأمن الغذائي وضمان الإدارة السليمة بيئياً للموارد المائية، جرى تحديد مجالات التركيز التالية:

(أ) تدهور الأراضي ومكافحة التصحر؛

(ب) تحسين نوعية التربة؛

(ج) توفير الأمن الغذائي وبوجه خاص للمرأة.

١-٢ تدهور الأراضي ومكافحة التصحر

٢١ - أفريقيا قارة تعاني تدهوراً في قاعدة مواردها الطبيعية يرجع إلى فرط الاستغلال الزراعي، وفرط الرعي وإزالة الأحراج. وقد أدى هذا إلى فقدان التدريجي لإنتاجية الأراضي كما أسهم في انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

٢٢ - وتتضمن المجالات الرئيسية الداخلة في إطار هذا العنصر ما يلي:

(أ) تعزيز ودعم تعبئة الموارد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر وبخاصة في أفريقيا، التي وقعتها ٢٥ دولة إفريقية. وتتطلب الجهود في هذا الخصوص ما يلي: ١' توعية المجتمع الدولي لدعم التنمية وتنفيذ برامج العمل الوطنية ودون إقليمية لمكافحة التصحر؛ ٢' إنشاء شراكة بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية، بما في ذلك المانحون الثنائيون، ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ ٣' وصياغة وإقامة آليات مبتكرة لتوجيه الموارد لأغراض تعزيز جهود المجتمعات المحلية في البلدان المتأثرة بالجفاف والتتصحر؛ ٤' والتشجيع على عقد ترتيبات (تشمل تحويل الديون وتحويل الديون إلى التزام بحماية الطبيعة) تؤدي إلى زيادة توفر الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية؛

(ب) وتعزيز المشاركة في تطوير التكنولوجيا فيما بين مستخدمي الأراضي والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية لمعالجة مشاكل إدارة الأراضي، بما في ذلك الأخذ بتكنولوجيات منخفضة التكاليف وفعالة لجمع المياه وحفظ التربة والمياه انطلاقاً من أشكال محسنة من النظم التقليدية والاستدلال على ما له صلة من التكنولوجيات والمعارف والدراسة الفنية والممارسات المستمدة من مناطق أخرى؛

(ج) تقديم الدعم لإنشاء مجلس أفريقي للعلم والتكنولوجيا تكون مهمته الربط الشبكي للمؤسسات العلمية والبحثية الأفريقية المعنية بإدارة الموارد الطبيعية.

٢-٢ تحسين نوعية التربة

٢٣ - في حين أن التدابير المتعلقة بالحد من تدهور الأراضي والتصحر ترمي أساساً إلى وقف التدهور في وضع الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة، فإن هناك حاجة أيضاً لتعزيز العمل بمقامات أفضل لإدارة نوعية التربة من أجل تحقيق زيادة مستدامة في الأغذية والإنتاجية الزراعية والإنتاج الغذائي والزراعي. وغلات المحاصيل المتحققة في الوقت الحاضر تقل كثيراً عن الغلات التي يمكن تحقيقها. ولتحقيق مستويات مرغوب فيها تشير التقديرات إلى أن متوسط معدل النمو السنوي المتاح لمعظم المغذيات النباتية داخل الكتلة الأحيائية التي تشكلها المحاصيل الغذائية ينبغي أن يكون قريباً من ٣,٥ في المائة. وفي الوقت الحاضر، يعتمد نمو معظم المغذيات النباتية المستخدمة في نظم الزراعة على النباتات الطبيعية. ومن ناحية أخرى، فإن إسهام الأسمدة المعدنية في مد المحاصيل بالمغذيات هو محدود للغاية.

٢٤ - وبالنظر إلى الإنهاك السريع للترابة في العديد من البلدان الأفريقية، فإن هناك حاجة إلى زيادة استخدام الأسمدة المعدنية كشرط أساسي لزيادة إنتاج المحاصيل. فالهياكل الأساسية في الوقت الحاضر رديئة، والتوزيع غير فعال، وقدرة المزارعين على الحصول على الائتمان لشراء الأسمدة المعدنية محدودة.

٢٥ - وبالنظر إلى ما تقدم، ينبغي أن يكون العنصر الأساسي في تحسين نوعية التربة هو تعزيز تغذية النباتات، وما يرتبط بذلك من تحسينات في أوضاع التربة عن طريق التوسيع في استخدام الأسمدة حيالما يكون ذلك ممكناً. وبينجي أن يتصدى الإجراء في هذا الصدد لمشكلة ارتفاع أسعار الأسمدة المصنعة والمخاطر المرتبطة بإنتاج محاصيل الأغذية في الأوضاع الزراعية - المناخية والاجتماعية - الاقتصادية الصعبة. ويمكن أن تشمل تلك الأنشطة استثمارات تجريبية شاملة لتعزيز توفر وتسلیم الأسمدة بثمن معقول.

٢-٣ توفير الأمن الغذائي وبوجه خاص للمرأة

٢٦ - تشير التقديرات إلى أن المرأة الأفريقية تنتج ما يصل إلى ٨٠ في المائة من مجموعة المعروض من الأغذية وأنها تقوم بدور كبير في تخزينها وتسويقها، فضلاً عن إدارة المياه والتربة. ومع ذلك، بقيت المرأة مهمنة إلى حد كبير من حيث الحصول على التعليم والتدريب والخدمات الصحية، والائتمان، والتكنولوجيا، والمعلومات والأراضي. وبشكل عام، لم تستند المرأة إلا بالنذر اليسير من الأنشطة الإنمائية المتعلقة بالأمن الغذائي.

٢٧ - وقد سلمت الحكومات الأفريقية وجماعة المانحين بأن تعزيز إمكانيات المرأة في مجال إدارة الأغذية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي على صعيد الأسر المعيشية، ثم على الصعيد الوطني ويمكن أن يسهم إسهاماً ملحوظاً في إدارة وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقدمت الحكومات على إجراء إصلاحات في مجال السياسة العامة والقانون ستدعمها منظومة الأمم المتحدة،

وستتركز الأنشطة في هذه الناحية على استعراض القوانين والممارسات القائمة وعلى تعزيز التغييرات بالنسبة لجوانب مثل ملكية الأراضي، وإمكانية الحصول على الائتمان، والتكنولوجيا وخدمات الإرشاد إلى آخرين. وجميع هذه الأنشطة مصمم لتحسين إنتاجية المرأة ومستويات دخلها وللمساهمة في القضاء على الفقر.

٣ - الحكم

٢٨ - إن مسألة الحكم السليم هامة من أجل إيجاد بيئة مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن ينطوي الحكم السليم العملية الانتخابية وعملية تحقيق الديمقراطية، كما ينبغي أن يشمل عناصر هامة كالتربيـة الوطنية ومراعاة نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية وفصل السلطات بين فروع الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتشمل الجوانب الأخرى للحكم السليم حياد الخدمة المدنية ودقة وحسن توقيت المعلومات الاحصائية المركزية. ويؤدي تطور المجتمع المدني إلى المزيد من المسائلة، كما ينبغي أن يكون هناك المزيد من المشاورات المنتظمة بين ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات. وتتسم الامركزية، ولا سيما تحقيق الاستقلال المحلي، بأهمية قصوى.

٢٩ - ويتسـم تعزيز القدرة على الحكم بأهمية بالغة بالنسبة إلى عملية تمكـين البلدان الأفريقية من تحقيق أمانـيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتشـمل جهود منظـومة الأمم المتـحدة الرـامية إلى تعـزيـزـ الحكم بنـاءـ السـلم عنـ طـرـيق (أ) زـيـادةـ الـقـدرـةـ عـلـىـ جـعـلـ الـحـكـمـ مـتـسـماـ بـالـشـفـافـيـةـ وـالـمـسـاءـلـةـ وـالـفـعـالـيـةـ، (بـ) وـتعـزيـزـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ مـنـ أـجـلـ التـنـمـيـةـ.

١-٣ زـيـادةـ الـقـدرـةـ عـلـىـ جـعـلـ الـحـكـمـ مـتـسـماـ بـالـشـفـافـيـةـ وـالـمـسـاءـلـةـ وـالـفـعـالـيـةـ

٣٠ - اتـخذـتـ الـبـلـدانـ الـأـفـرـيـقـيـةـ عـدـدـاـ مـنـ الـخـطـوـاتـ لـتـحـسـينـ نـوـعـيـةـ الـحـكـمـ، وـالـتـيـ قـدـمـتـ بـدـورـهـاـ مـزـيدـاـ مـنـ الـحـوـافـزـ لـلـدـعـمـ الـخـارـجـيـ. وـسـتـدـعـمـ مـنـظـومةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ هـذـهـ الـجـهـودـ عـنـ طـرـيقـ جـمـلةـ أـمـورـ مـنـهـاـ الـتـدـابـيرـ التـالـيـةـ:

- (أ) تعزيز قدرة نظم الخدمة المدنية على الإدارة الفعالة للتنمية;
- (ب) تعزيز سيادة القانون في الحكم، ولا سيما النظم القضائية المستقلة؛
- (ج) دعم وتعزيز المهام البرلمانية والعمليات الانتخابية؛
- (د) جعل أجهزة الإدارة العامة أكثر عرضة للمساءلة، ولا سيما في مجال المالية العامة؛

(ه) مساعدة البلدان على تعزيز التعددية باشتمالها على المنظمات المدنية والقوى العاملة والنساء:

(و) وتعزيز تدفق المعلومات العامة بشأن السياسات والبرامج الإنمائية.

٣١ - ومن الملاحظ أن هناك عددا من الأنشطة العملية قيد التنفيذ في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك ما يلي: (أ) الإصلاح الشامل للخدمة المدنية بغية زيادة جودة الخدمات العامة وفعاليتها من حيث التكاليف؛ (ب) الإصلاح القضائي في بضعة بلدان لتعزيز كفاءة نظم العدالة بأسرها ولتعزيز استقلالها وعرضتها للمساءلة ومصداقيتها؛ (ج) وتقديم المساعدة الانتخابية بناء على طلب ٤٣ بلدا. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز مستوى الموارد فضلا عن كفالة زيادة فعالية التنسيق فيما يتعلق بتقديم الدعم.

٢-٣ تعزيز المجتمع المدني من أجل التنمية

٣٢ - من أكثر التطورات حيوية وتبييرا بالخير في أفريقيا في السنوات الأخيرة تزايد اشتراك المجتمع المدني في الأمور السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يهدف التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني الأفريقي إلى تعزيز قدرة الأخير في مساعي التنمية الوطنية. وفي هذا الخصوص، سيولى اهتمام خاص للمنظمات النسائية والى المنظمات التي تعمل على تعزيز وكفالة حماية حقوق الإنسان. وتهدف الإجراءات بشكل خاص إلى إثراء السياسة العامة عن طريق زيادة مشاركة المجتمع المدني وجعله شريكاً أنشط في التنمية؛ وتنمية الروابط على المستويين الإقليمي وال العالمي.

٣٣ - وقد تم تصور برنامج من أربع نقاط يشمل ما يلي: (أ) تعزيز الجانب القانوني للمجتمع المدني؛ (ب) إجراء حصر منتظم لفرص تعزيز استمرارية المجتمع المدني في التنمية في أفريقيا؛ (ج) إقامة مركز موارد على نطاق أفريقي يعنى بالمجتمع المدني من أجل تسهيل الربط الشبكي؛ (د) تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوفود الوطنية الأفريقية، ولا سيما إلى مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وجدير باللاحظة أن الأمانة العامة للأمم المتحدة ستتstem في هذه الجمود مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بصفتها الوكالة الرائدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأغذية العالمي.

٤ - التنمية الاجتماعية والبشرية

٣٤ - من ألمآ آتا إلى جومتيان وكوبنهاجن والقاهرة وبيجين واسطنبول، اجتمعت الأسرة الدولية، لتقر، استنادا إلى أدلة متزايدة القوة، بمدى أهمية التنمية الاجتماعية وسبل العيش المستدامة. ومن المنتظر أن تحظى أفريقيا من تلك المجتمعات الدولية والمؤتمرات بأكبر نصيب من الفائدة وبخاصة فيما يتعلق

بالتutorial الأساسي والصحة والعملة وهي المجالات الرئيسية الثلاثة من مجالات الجهود التعاونية المضطلع بها في الأمم المتحدة.

٤- توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال الأفريقيين

٢٥ - منذ المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع المعقود في جومتيان، تايلند، في عام ١٩٩٠، ومعظم مناطق العالم تشهد تقدماً بطيئاً وإن كان مطرداً صوب توفير التعليم للجميع. وتمثل أفريقيا الاستثناء الوحيد البارز من هذه الحالة. ومما لا شك فيه أن الدعم الدولي ينم عن مدى إدراك هذه المشكلة وقد عبّرت موارد ضخمة من خلال الوكالات المانحة على الصعيدين الثنائي والمتحدد الأطراف. بيد أن زهاء ٥٠ في المائة من البالغين في أفريقيا ما زالوا أميين، مما يعني بوضوح أن نسبة كبيرة من القوة العاملة غير مهيأة فعلياً للإسهام في التنمية والاستفادة منها. ومن ثم، تستدعي الحاجة إلى إيجاد حل طويل الأجل للخروج من الحلقة المفرغة التي تشكلها الأممية، وذلك عن طريق استراتيجية قوامها توفير التعليم الأساسي الجيد للجميع. وفي هذا الصدد، لا بد من إيلاء الاهتمام لتدريب شباب الحضر العاطلين على المهارات الأساسية، ولبرامج محو أمية البالغين، ولا تخاذ تدابير مناسبة لدعم الإنماء بالقراءة والكتابة عن طريق التعليم غير النظامي بمختلف جوانبه.

٣٦ - الواقع أن الهدف المشار إليه أعلاه هدف صعب المنال ولكنه قابل للتحقيق. ومن ثم، فالاستراتيجية لا بد أن تطبقها البلدان بنفسها وأن يدعمها التزام منسق من وكالات متعددة ويكتفى بقاءها اتفاقاً بين الجميع على أساس ثابت طويل الأمد. وينبغي أن تهدف تلك الاستراتيجية، في نهاية المطاف إلى بناء القدرات الوطنية واستدامتها، وأن تستند إلى الأولويات التالية:

(أ) ينبعى للبلدان الأفريقية أن تأخذ بزمام القيادة على أن يكون للتنمية دور داعم؛

(ب) بما أن التعليم جهد مجتمعي، ينبعى لمخطط التعليم أن يكونوا على صلة بجميع شرائح السكان؛

(ج) ينبعى لمخطط التعليم مراعاة جوانب العرض والطلب على حد السواء؛

(د) يجب التركيز بوجه خاص على أكثر الفئات تعرضاً للحرمان من التعليم ولا سيما الفتيات والنساء، والفتات التي كانت في المعتمد خارج نطاقه.

٣٧ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً حفاظاً في الاستراتيجية آنفة الذكر. وما يلزم في هذا الصدد هو برنامج مساعدة يتسم بالخصائص التالية:

(أ) موافقة الشركاء الثنائيين على القيام، لمدة مطولة، بسد التغرات المالية في البرامج القطرية تحقيقاً لهدف توفير التعليم الأساسي للجميع مع مراعاة الجهود الوطنية في هذا المضمار؛

(ب) استمرار الشركاء في توفير الدعم طيلة فترة تنفيذ البرنامج القطري أو ريثما يصبح في مقدور البلدان المتلقية تحمل تلك النفقات بنفسها؛

(ج) عدم اقتصار التمويل على النفقات الرأسمالية بل تغطيته أيضاً للنفقات المتكررة، وبخاصة ما يتصل منها بتعزيز القدرات البشرية وال المؤسسية؛

(د) اتفاق الشركاء المساهمين على لا يموّلوا، بدون إجراء مشاورات وافية، أي أنشطة رئيسية في التعليم الأساسي تمثل إلى حد كبير انصرافاً وانحرافاً عن البرنامج الرئيسي الموافق عليه من وكالات متعددة؛

(هـ) عدم لزوم أن تكون الموارد المخصصة لهذا البرنامج موارد إضافية ولكن يمكن أن تكون موارد منقولة من أبواب أخرى؛

(و) وجوب قيام البلدان المتلقية بوضع خطة عمل عريضة القاعدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من إطار يحدد الاستراتيجية والسياسة المالية، والتنفيذ بشكل تتجلى فيه القدرة البشرية وال المؤسسية.

٣٨ - أما البلدان التي تفتقر إلى القدرة التخطيطية وال المؤسسية التي تؤهلها للاستفادة من هذا البرنامج الخاص فلا بد من مساعدتها لتمكنها من تصميم وتنفيذ برنامج لتوفير التعليم من أجل الجميع. الأمر الذي يرتبط بضرورة إقامة صلات مهنية بين الوكالات الدولية والبلدان وكذلك فيما بين البلدان وتكثيف تلك الصلات بغية توسيع قاعدة البحث والخبرات في مجال السياسات العامة.

٣٩ - وفيما يلي الخطوات التي ينطوي عليها الجهد المشترك المبذول داخل منظومة الأمم المتحدة:

(أ) الترتيبات النموذجية: سيكشف كل من البنك الدولي واليونيسيف واليونسكو تعاونه مع عدد محدود من البلدان من أجل وضع خطط عمل وطنية عريضة القاعدة لبناء القدرة البشرية وال المؤسسية اللازمة لتنفيذ تلك الخطط. وستدعى سائر وكالات التمويل والمساعدة إلى المشاركة في هذا النشاط النموذجي؛

(ب) الدعم التقني والدعوة: ستقوم فرقه عمل (البنك الدولي واليونيسيف واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية)، في ظل التشاور مع رابطة تطوير التعليم في أفريقيا - وهي ائتلاف من المانحين ووزراء التعليم الأفاريقين - بإنشاء آليات لمساعدة

البلدان في المرحلة السابقة على الاستثمار عن طريق مدّها بالبيانات، والخرارات، والأدوات التحليلية، والدعم التقني، وفرص تبادل المعارف والخرارات الفنية فيما بين البلدان؛

(ج) فيما يتعلق بتبعة الموارد، سيدعو البنك الدولي جميع المانحين (ربما من خلال آلية البرنامج الخاص للمساعدة) إلى تبعة دعمهم لهذه المبادرة ووضع ترتيبات تفصيلية لتقديم المساعدة.

٤- الصحة

٤٠ - بعد إصلاح قطاع الصحة في أفريقيا أهم معالم جهد الأمم المتحدة التعاوني وسوف يتضمن ثلاثة عناصر مشتركة رئيسية هي: تحسين تبعة وتحصيص الموارد المالية؛ وتحسين إدارة الخدمات والموارد الصحية؛ وتوكّي مزيد من الإنفاق وتحسين النوعية. ومن المفهوم أيضاً أن أحد الشروط الهامة لتحقيق هذه الأهداف هو تولي البلد عملية الإصلاح وبرنامجه معاً.

٤١ - ومن المتعين أن يكفل الإصلاح لجميع السكان فرضاً كافية للوصول إلى المستوى الأساسي من خدمات الرعاية والدعم وأن يسفر عن حل المشاكل الصحية ذات الأولوية التي تنفرد بها البلدان كل على حدة، مما يشمل العمل بشكل مستدام على الحد من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تفشي الأمراض والوفاة مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، والسل، وأمراض الأطفال. وسيتم ذلك عن طريق تعزيز وزيادة مرافق الرعاية الصحية الأولية في أفريقيا المقدر عددها بنحو ٤٠٠٠ مرفق.

٤٢ - وتحتاج الاستدامة قيام شراكة بين المجتمعات المحلية وجهات توفير الرعاية الصحية، وتوافر العقاقير الأساسية، وتدريب العاملين في قطاع الصحة والمجتمعات المحلية. وستكون للمعلومات الموثوقة ضرورتها في الرصد والتقييم وكذلك في تحسين عملية اتخاذ القرارات. وعند الاضطلاع بإصلاح قطاع الصحة ستتحدد أهداف تحسين الصحة ويرصد تنفيذها في مجالات محددة وذلك استناداً إلى الأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالصحة.

٤٣ - ومن شأن مشروع سياسة إصلاح قطاع الصحة في أفريقيا الذي أعدته منظمة الصحة العالمية أن ييسر التخطيط والتنفيذ التفصيلي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك سييسر البنك الدولي التمويل من الشركاء الثنائيين.

٤-٣ العمالة وسبل العيش المستدامة

أ) الحد من الفقر عن طريق تعزيز القطاع غير النظامي وخلق فرص العمل

٤٤ - يمثل القطاع غير النظامي في أفريقيا ٦٠ في المائة من القوة العاملة و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو يسهم إسهاماً ذا شأن في تخفيف حدة الفقر عن طريق خلق فرص العمل، كما أنه يشكل مصدراً رئيسياً لتنمية الموارد البشرية وذلك باعتباره ساحة لتدريب العمال غير المهرة ومستودعاً للقدرة على تنظيم المشاريع وتشكل النساء أغلبية الأيدي العاملة في القطاع غير النظامي ومن ثم فهن تحديداً، مستهدفات بهذه الأولوية.

٤٥ - وترمي الجهد التعاونية المضطلع بها في الأمم المتحدة إلى تعزيز القطاع غير النظامي وخلق فرص العمل المنتج والمجزي، وتشمل الإجراءات المحددة في هذا الصدد بناء القدرة التقنية لدى سلطات التخطيط الوطنية الأفريقية في مجال صوغ وتحطيم سياسات العمال؛ وتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية المستدامة والمعدات والتكنولوجيا؛ وتنمية المهارات والتدريب على تنظيم المشاريع؛ وتحديث الخدمات الترويجية والتسويقية؛ وتوفير مرافق هيكلية أساسية؛ وإيجاد إطار مؤسسي وقانوني يمكن من تنمية القطاع غير النظامي والتوسيع فيه.

٤٦ - وينبغي التشدد، تحديداً، على الصلة بين التدريب والعمالة المنتجة في القطاعين النظامي وغير النظامي وذلك بزيادة تحسين التدريب المهني والتدريب على المهارات التكنولوجية. ولا بد من تحقيق كل ذلك بطريقة تراعى فيها الفوارق بين الجنسين.

٤٧ - وقد أبدت وكالات وهيئات عديدة اهتماماً بتطوير القطاع غير النظامي. ومن بين تلك الوكالات والهيئات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وأنشأ البنك الدولي فريقاً استشارياً عالمياً لمساعدة أفتر الفقراء.

٤٨ - ويسهم أيضاً الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية في صوغ سياسات لتوفير الائتمانات للمشاريع الصغيرة في أفريقيا وذلك استناداً إلى الخبرة العملية في عدد من البلدان، كما أسهماً بالاشتراك مع الرابطة الإقليمية الأفريقية للائتمان الزراعي في إنشاء محفل معنى بأفضل الممارسات في مجال تقديم الائتمان للقراء.

ب) سبل العيش المستدامة في المناطق الهاشمية ببيئاً

٤٩ - يمكن الاهتداء باستراتيجيات القراء في وضع السياسة العامة ويمكن أن تشكل تلك الاستراتيجيات نماذج بديلة للقضاء على الفقر والتجدد الإيكولوجي تضع مسألة رفاه الإنسان في مركز الصدارة. وتتوفر

لدى الفقراء في أماكن شتى معلومات يمكن لو جرى تبادلها أفقيا، أن يفيد منها الغير. وهذا هو لب عملية تعزيز سبل العيش المستدامة استنادا إلى استراتيجيات التكيف المحلية ومن ثم فنهج "سبل العيش المستدامة" يهدف إلى المصادقة على المعارف المحلية وتشجيع الأخذ، في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، بالمنهجيات القائمة على المشاركة.

٥٠ - وقد حددت البحوث الجارية في خمسة بلدان أفريقية بشأن الاستراتيجيات التكيفية في المجتمعات المحلية الريفية في مناطق زراعية إيكولوجية قاحلة وبشريه قاحلة كيف يختار الأهالي عن قصد مزاج الأنشطة الإنتاجية على مستويات الفرد والأسرة المعيشية والمجتمع المحلي لتوفير سبل العيش. ويتمثل هدف الأمم المتحدة في كفالة نفاذ النهج التكيفي على نطاق واسع توفير سبل العيش المستدامة في البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد يأتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الصدارة.

٥ - تعبئة الموارد

١-٥ - تعبئة الموارد الداخلية

٥١ - في برنامج عمل القاهرة، شددت البلدان الأفريقية على أنه لضمان استدامة النمو والتنمية، سيقتضي الأمر تحقيق زيادة محسوسة في مستوى الادخارات المحلية. كما أن الادخارات المحلية ستكون هامة بالنسبة إلى كثير من الأولويات التي حددتها منظومة الأمم المتحدة لهذه المبادرة. ومع أن هناك قلقاً مشروعًا لكي لا يكون هذا على حساب الاستهلاك اللازم، فإن قدراً كبيراً من مدخلات الأسر المعيشية في الاقتصاد خارج القوات الرسمية يمكن تعبئته على نحو أفضل بكثير عن طريق نظام مالي رسمي معزز وعن طريق دعم الآليات المحلية. ويتسم النظام المصرفي في كثير من البلدان الأفريقية بالضعف. وستتطلب تنمية القطاع المالي توسيع آليات الإقراض الخاصة، وتقليل هيمنة المصارف التي تملكها الدولة.

٥٢ - وفي المناطق الأخرى، قامت المدخرات العامة بدور حيوي في التنمية، مع توجيه الفوائض إلى سوق الائتمان الخاص بانتهاج سياسة نقدية مناسبة. وعلى العكس من ذلك، فإنه في كثير من البلدان الأفريقية فاقت النفقات الحكومية الإيرادات الحكومية إلى حد بعيد مما تطلب القيام بالسحب من المدخرات من بنية الاقتصاد.

٥٣ - وقد بادرت الحكومات الأفريقية إلى انتهاج سياسات ترمي إلى تشجيع تطوير الوساطة المالية على أساس تتصدى للمشاكل السالفة الذكر، وعكفت على تنفيذها، بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجري البنك الدولي دراسة بهدف تقديم توصيات ملائمة وعملية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير الأمين العام المعونون "نحو النهوض بالوساطة المالية في أفريقيا"^(٣)، الذي نوقش في الدورة الخمسين للجمعية العامة، اقترح استراتيجية ذات ثلاثة جوانب تتألف من تقوية وتعزيز شتى المؤسسات المالية المصرفية

وغير المصرفية؛ واستحداث وتطبيق مجموعة متنوعة من الوسائل المالية لتلبية متطلبات المدخرين والمستثمرين؛ وإيجاد وسائل غير مباشرة لتنفيذ السياسة النقدية.

٤-٥ الدعم الخارجي للتحول الاقتصادي لأفريقيا

٤- جرى تحديد ثلاثة أولويات للدعم الخارجي لتنمية أفريقيا، وهي: الديون، والتجارة والاستثمار، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(أ) تحفييف الديون الكبيرة

٥٥ - اعتبر القادة الأفارقة الديون قياداً رئيسياً يكيل النمو المستدام والتنمية المستدامة، حتى في البلدان التي اتخذت تدابير إصلاحية صارمة. وبهذا فإنهم أخذوا ينادون على نحو متزايد باتباع استراتيجية متعددة الجوانب لمعالجة المشكلة عن طريق مختلف المحافل والآليات الدولية. وقد دعت جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى اتباع استراتيجية في مجال الديون يكون من شأنها:

(أ) تحسين شروط نابولي عن طريق رفع سقف تحفيض مجموع الديون القائمة من ٦٧ في المائة إلى ٨٠ في المائة وإلى ما هو أعلى من ذلك في بعض الحالات، وعن طريق تطبيق الشروط على جميع أنواع ديون نادي باريس غير الميسرة بما في ذلك الديون المعقودة بعد نقطة القطع والفائدة على تأجيل السداد؛

(ب) إلغاء جميع المتبقى من الديون الميسرة المستحقة لنادي باريس؛

(ج) حل مسألة عبء الديون غير المقدمة من نادي باريس؛

(د) إلغاء ديون القطاع الخاص عن طريق القيام، عند الضرورة، بتوسيع الآليات الموجودة، مثل مرفق إعادة شراء الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية وخطة "برادي"؛

(هـ) دعم اتخاذ تدابير مبتكرة لخفض عبء الديون المتعددة للأطراف، على أساس ما سبق طرحه من اقتراحات مثل بيع نسبة من احتياطيات الذهب الموجودة لدى صندوق النقد الدولي وإصدار المزيد من حقوق السحب الخاصة؛

(و) والسعى على نحو إيجابي إلى استخدام تحفييف الديون في تمويل التنمية.

٥٦ - ومعأخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار، والقيام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ باعتماد مبادرة الديون التي أعلنتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأيدتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمجملة في الفقرة ٥٥ أعلاه، ترمي الجهود التعاونية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز تدابير تخفيف الديون ليستفيد منها عدد كبير من البلدان الأفريقية. وتتضمن هذه الجهود ما يلي:

- (أ) تعزيز الدعوة الموجهة إلى الدائنين المنتدين لنادي باريس؛
- (ب) الحث على التماس حلول شبيهة بحلول نادي باريس فيما يتعلق بالدائنين الثنائيين غير المنتدين إلى نادي باريس؛
- (ج) تشجيع التماس حلول تعالج احتياجات البلدان الأعضاء في مصرف التنمية الأفريقي المنكوبة بالديون؛
- (د) تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية المدينة لتحقيق الإدارة الفعالة لديونها والاستخدام الفعال للموارد التي تناح عن طريق تخفيف الديون للأغراض الانمائية؛
- (ه) إدراج استراتيجيات تخفيف الديون لبلدان فردية في جداول أعمال آليات تنسيق المعونة القائمة، مثل الموائد المستديرة والأفرقة الاستشارية، لضمان أن تشكل جزءاً من الجهود التي تبذلها في مجال تعبئة الموارد الخارجية. وفي هذا الصدد، فإن البنك الدولي مستعد لإدراج تحليل لاستدامة الديون في استراتيجياته للمساعدة القطرية.

٥٧ - سيعين على البلدان الأفريقية أن تستغل الفرص الجديدة التي تهيئها جولة مفاوضات أوروغواي، بل إنها ستحتاج أيضاً إلى الدعم في هذا الصدد بزيادة قدراتها على المنافسة وبالوصول إلى الأسواق. وهناك عدد من الخطوات العلاجية يتدارسها بعض شركاء أفريقيا التجارية الثنائيين. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، هناك ثلاثة مجالات يمكن للوكالات والمنظمات ذات الصلة، ولا سيما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي وغيرها، حسب مقتضى الحال، أن تعزز فيها قدرة أفريقيا على زيادة استفادتها من البيئة التجارية الدولية الجديدة.

٥٨ - ومن ناحية أخرى، جرى تهميش أفريقيا من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي حين أن هذه التدفقات زادت زيادة كبيرة بالنسبة إلى البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا بوجه خاص، فإن نصيب أفريقيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال عند حوالي ٢ في المائة من مجموع التدفقات برغم ما يبذله كثير من البلدان الأفريقية من جهود لزيادة جاذبيتها بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب. وقد

خلصت دراسة أجراها الأونكتاد إلى أنه خلافا للأفكار الشائعة، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا يمكن أن تكون مجزية وأن يزيد مستوى أرباحها على متوسطه في غيرها من المناطق النامية. وللتدليل للمستثمرين الأجانب المحتملين على إمكانيات الاستثمار في أفريقيا، تتولى منظومة الأمم المتحدة بذل الجهد التالي: (أ) اضطلاع الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات المعنية الأخرى، بمشروع نموذجي لإعداد نبذات وصفية قطرية للاستثمار في بلدان مختارة. وإذا ثبتت فعالية هذا المشروع، يمكن اضطلاع بمشاريع مماثلة فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية الأخرى؛ و (ب) مشاركة المستثمرين المحتملين بمناسبة اجتماعات المائدة المستديرة من أجل تقييم الفرص المتاحة في قطاع الأعمال في بلدان Africaine فردية.

(ج) الشراكة مع أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٩ - يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يقوم بدور هام في تعزيز تنمية أفريقيا. ويمكن لهذا التعاون أن يمثل فرصة هائلة لكي تستفيد أفريقيا من الرخاء الاقتصادي الذي تشهده مناطق العالم النامي الأخرى. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن ينجح بالمقدار الذي تتخذ به خطوات ملموسة على الصعيد القطري لصوغ ذلك التعاون.

٦٠ - وقد مضى على الأمم المتحدة عدد من السنين وهي تشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يكفل حفز اتخاذ الإجراءات الأقاليمية والوطنية. ويبرز في هذا المجال كل من لجنة الجنوب، وإطار باندونغ للتعاون بين آسيا وأفريقيا، الذي كان متابعة لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية، الذي عقد برعاية حكومة اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والجهود الطبيعية التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية.

٦١ - واستنادا إلى الجهد والمبادرات المذكورة أعلاه، سترمي الجهود التعاونية التي تبذلها الأمم المتحدة إلى تعزيز قوة وحسن تصرف اللجان الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الجامعية الرئيسية في قطاع الأعمال والقطاع الخاص في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتحقيق ما يلي:

(أ) بناء وتعزيز نظم المعلومات التجارية وشبكات القطاع الخاص بين أفريقيا ومناطق الجنوب؛

(ب) تبادل منظورات السياسة العامة بشأن مجموعة متنوعة من قضايا العولمة والتنمية؛

(ج) تعزيز الوساطة المالية بين النظم المصرفية الإقليمية؛

(د) تعزيز الروابط بين دوائر القطاع الخاص في أفريقيا والمناطق الأخرى بهدف تشجيع:

- تدفق الاستثمارات الخاصة إلى أفريقيا:

- إنشاء مشاريع مشتركة في قطاعات الإنتاج والأعمال والخدمات:

- إيجاد طرائق لتبادل الخبرات بين أفريقيا والمناطق الأخرى ونقل المعرفة إلى أفريقيا عن الابتكارات الناجحة في مجالات مثل الوساطة المالية، وتكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات العلمية والتكنولوجية لأغراض التنمية:

(ه) وتشجيع وتنوير عمليات التبادل المنتظم لما هو متاح من المعلومات والخبرات الاقتصادية والمالية والعلمية والتقنية والتكنولوجية، وبخاصة من القطاع الخاص.

٦٢ - ومن شأن هذا المسعى أن يحمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد واليونيدو، على الاضطلاع بدور قيادي في تشجيع التعاون وفقاً للأسس المبنية أعلاه، وعلى القيام بوجه خاص بتشجيع إنشاء روابط للقطاع الخاص مع أفريقيا وبالتالي مساعدة الشركاء المحتللين على تجسيد المشاريع وإجراءات المشتركة التي يلزم اتخاذها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توضع في الحسبان خبرة وكالات أخرى مثل وحدة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من خلال برنامجها "أسواق التكنولوجيا".

٣-٥ تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية

٦٣ - ما لم تصبح البلدان الأفريقية قوى فاعلة كل الفعل في ثورة المعلومات العالمية، فإن الثغرة بين القارة والمناطق الأخرى ستتسع، مما يؤدي إلى إمكانية زيادة تهميش القارة. ومن ناحية أخرى، فإن المشاركة في ثورة المعلومات العالمية يتيح لأفريقيا الفرصة لتقفز عبر المراحل السابقة للتكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، يمكن للعلماء والباحثين الأفارقة أن يعززوا مشاركتهم في الدوائر العلمية العالمية عن طريق الاتصال المباشر بشبكة "إنترنت"، بوصفها شبكة الشبكات العالمية. وتصل هذه الشبكات إلى جميع أنواع المعلومات والمعرفة التي يمكن أن تكون مفيدة لتنمية أفريقيا، مثلاً، عن طريق الشراء العالمي من أجل الشركات فضلاً عن التسويق العالمي للمنتجات دون اللجوء إلى الوسطاء أو تجار الجملة الضروريين حتى الآن. وفي جميع أنحاء المنطقة، وبخاصة في المناطق الريفية، يمكن أن تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة فعالة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة والتصدي لل الفقر، مثلاً بالتعليم من مسافات بعيدة الذي يستهدف الأمييين و بتيسير سبل الحصول على الوصفات الطبية عن بعد وتحسين أساليب الإدارة والآليات القائمة على المشاركة والإدارة البيئية والمخططات التشغيلية للائتمانات الصغيرة.

٦٤ - ويقوم كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعملية إعادة مراجعة داخلية للنهج التي تتبعها بشأن مسائل ذات أهمية استراتيجية أساسية للقارنة الأفريقية، مع وضع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مقدمة المسائل المدرجة في قوائم أولوياتها. وقد بدأ البنك الدولي مبادرة "تنمية المعلومات" باعتبارها مبادرة عالمية لتيسير استفادة البلدان النامية من ثورة المعلومات بإصلاح السياسة العامة والاستثمار في الهياكل الأساسية. وتمثل مبادرة "تنمية المعلومات" فرصة لتحقيق قدر كبير من التآزر بالانضمام إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا في جهد يرمي إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية في إطار هذا النشاط. وما برحت اليونسكو، وهي تستند إلى مشروع "الشبكة المعلوماتية الإقليمية لافريقيا" التابع لبرنامجها المسمى "البرنامج المعلوماتي الحكومي الدولي"، تعمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية واللجنة الاقتصادية لافريقيا معاً لإيجاد الأوضاع المناسبة لتحسين إمكانيات الاستفادة من وسائل تناقل المعلومات من بعد لأغراض التنمية في أفريقيا.

٦٥ - وسيعمل معاً اللجنة الاقتصادية لافريقيا، والبنك الدولي، واليونسكو، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والأونكتاد باعتبارها الوكالات الطبيعية. وستتمثل مهامها في تحديد مجالات مسؤوليات كل منها، وإشراك المانحين الآخرين المهتمين بالأمر، ووضع عملية قائمة على التعاون التام مع الحكومات الأفريقية. وقد أبدى كل من مركز بحوث التنمية الدولية (كندا)، واليونيدو، ومؤسسة كارنيجي في نيويورك، واللجنة المعنية بالهيكل الأساسي العالمي للمعلومات وجمعية الإنترنت (الولايات المتحدة الأمريكية)، استعداده للمشاركة في جميع جوانب هذا العمل. وهناك جهات فاعلة مهتمة أخرى من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووكالات المساعدة الإنمائية في بلدان منها فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا واليابان. وسيعمل معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي ترعاه اللجنة الاقتصادية لافريقيا، باعتبارهما الميسرين الرئيسيين للتوعية والتدريب. وستتسرى المبادرة في تعاون وثيق مع "محفل الإنترنت لافريقيا". وستنضم البلدان الأفريقية التي اضطلعت بدور حفاز في هذا المجال إلى "اللجنة التوجيهية" للمشروع؛ وتشمل تلك البلدان مصر والسنغال وجنوب أفريقيا. وفي ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية، ستتركز الجهود على تعزيز الإنجازات التي حققتها البلدان الأفريقية حتى الآن.

٦٦ - وسيتطلب تنفيذ الجهود التعاونية المذكورة أعلاه ما يلي:

(أ) صياغة السياسة الوطنية وعقد حلقات عمل قطاعية فيما يتعلق بأطر العمل التنظيمية؛ وإنشاء لجنة إقليمية معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) إنشاء عقد لشبكة "الإنترنت" ذات مرافق خدمة محلية لتقديم خدمات "الإنترنت" في بلدان مختارة؛

(ج) تدريب مهندسي النظم والمشغلين ومستخدمي المعلومات في جميع أنحاء أفريقيا على الربط الشبكي بالحاسوب;

(د) إعداد وتوزيع البرامج الحاسوبية، بالاستعانة بخبرة اليونيدو، وبخاصة في تطبيق المعلوماتية على الصناعة؛

(هـ) وإنشاء وتشغيل دار للتبادل الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا.

٦٧ - وستشمل مبادئ التشغيل: تشجيع القدرة على التنافس واشتراك القطاع الخاص في توفير خدمات المعلومات؛ وإصلاح السياسة العامة فيما يتعلق بإلغاء القيود التنظيمية على الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ واستخدام الموارد المحلية وقواعد المعلومات القائمة؛ وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق إعادة الإفريقيين المهرة المدربين في الخارج إلى أوطانهم؛ والحصول على المساعدة التقنية من البلدان النامية الأخرى. وسيتيسر تنفيذ المبادئ المذكورة أعلاه بتوافق الآراء الآخذ في الظهور بين وكالات منظومة الأمم المتحدة الذي يشهد عليه اعتماد لجنة التنسيق الإدارية لبيان السياسة الهام المتعلقة بالأمم المتحدة وشورة المعلومات والاتصالات.

٦ - تنوع الاقتصادات الأفريقية

٦٨ - تعتبر الأزمة الاقتصادية في أفريقيا هيكلية في طابعها وتقضي اتخاذ تدابير طويلة الأجل ترمي إلى التحول الفعلي عن طريق التنوع. ولتجسيد هذا التحول، من الأهمية بمكان معالجة مسائل من قبيل ضعف القاعدة التكنولوجية؛ وعدم كفاية الصلة بين القطاعات الرئيسية وقطاع الصناعة التحويلية واعتماد البلدان الأفريقية المنفردة المفترض على نطاق محدود جداً من السلع الأساسية؛ وضعف القدرات البشرية والمؤسسية وقدرات الهياكل الأساسية، ولا سيما في ميدان البحث والتطوير.

٦٩ - ويتمثل الهدف الرئيسي لخطة العمل على نطاق المنظومة في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية من خلال التنوع الرأسى والأفقى لقطاع السلع الأساسية. وسوف يكون موضوع الانتغال الأقوى هو الحد من الاعتماد المفرط لأغلبية البلدان على تصدير بعض سلع أساسية أولية، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز مركز أفريقيا في أسواق التصدير الخارجية التقليدية. وبالتالي، فإن تعزيز قدرة أفريقيا على المنافسة، والتخفيض من خسائر الهوامش التفضيلية، وخاصة في سياق تعميم الأفضليات التجارية، واحتتمام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي عقدتها مجموعة الاتفاقيات العالمية بشأن التعرفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)، تمثل أهدافاً هامة يتعين تحقيقها.

٧٠ - ولتجسيد تحول الاقتصادات الأفريقية، ستكون هناك حاجة إلى توسيع نطاق استخدام السلع الأساسية. وسيكون هدف الاستراتيجية هو تعزيز القاعدة التكنولوجية لأفريقيا، وبخاصة في مجال الزراعة

والصناعات الزراعية، بمشاركة فعالة من القطاع الخاص. وهناك عنصر آخر من عناصر الاستراتيجية يتمثل في إقامة الجسور بين القطاعات الأساسية وقطاعات الصناعات التحويلية والتنسيق بين خطط الانتاج على الصعيد الإقليمي بغية تفادي حالات العرض المفرط.

٧١ - وينبغي أيضاً إيلاء الاعتبار الواجب للأثر البيئي لبرامج التنوع الجاربة والمقررة. وفي هذا الصدد، يمكن التوصل إلى اعتماد نهج شامل عن طريق إنشاء صندوق تنوع للسلع الأساسية الأفريقية، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٧٢ - وستسعى منظومة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان الأفريقية ومنظماتها الإقليمية في الجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتنوع الاقتصادي الفعلى. وينبغي أن تركز الأنشطة ذات الصلة، التي يتعين تنفيذها على نحو منسق، على ما يلي:

(أ) بناء القدرات أو تعزيزها:

١' القدرات البشرية: التدريب على تقنيات مسح الموارد وجردها؛ وتطوير المهارات في استخدام تقنيات التجهيز والتسويق؛ والتدريب على حماية البيئة وإدارتها؛ وتدريب موظفي البحث؛

٢' القدرات المؤسسية: المساعدة في إنشاء وأو تعزيز مراكز للبحوث ذات الصلة بتنوع السلع الأساسية وتجهيزها؛ وتشجيع إنشاء مرافق الائتمان، بما في ذلك ترتيبات الائتمان الريفي وتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة وكالات التمويل؛ وتعزيز المؤسسات الإقليمية ذات الصلة دعماً لبرامج التنوع الوطنية والمتعددة الأقطار؛

٣' القدرات على تطوير الهياكل الأساسية والتحكم في الآثار البيئية: المساعدة على تطوير الهياكل الأساسية العمرانية ذات الصلة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمي والإقليمي وإجراء دراسات استقصائية عن الأثر البيئي المحتمل لبرامج التنوع الاقتصادي ووضع الخطط الاحتياطية ذات الصلة.

(ب) الخدمات الاستشارية المتعلقة بسياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بما في ذلك خدمات الإرشاد؛ والسياسات النقدية والمالية الداعمة للتنوع والتحول الاقتصادي؛ والسياسات الصناعية في إطار تنفيذ العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا؛ وسياسات تشجيع الاستثمار وتنمية التجارة؛ والتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي وآثارهما في مجال السياسة العامة؛ والتخطيط الذي يأخذ في الاعتبار الفوارق بين الجنسين والسكان.

٧٣ - ويطلب النجاح في تنفيذ برنامج العمل الذي ستوجهه منظومة الأمم المتحدة، إنشاء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص في البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومات الأفريقية أن تسهل وتشجع وتدعم مشاريع التنوع التي يبادر بها القطاع الخاص.

٧٤ - وستكون برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على النحو التالي، مع قيام الأونكتاد بدور الوكالة الرائدة:

(أ) تحديد السياسات الوطنية التي تفضي إلى التنوع؛

(ب) إنشاء صندوق للتنوع خاص بالسلع الأساسية الأفريقية؛

(ج) تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية ووطنية لتعزيز هيكل مشاريع التنوع التي يمكن أن تستفيد من آليات التمويل الموجودة، ولضمان تطوير هذه المشاريع؛

(د) التنوع الموجه نحو الاحتياجات الوطنية ودون إقليمية؛

(هـ) وبناء القدرات اللازمة لتجهيز الموارد الطبيعية.

٧ - التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي على الصعيد الإقليمي

٧٥ - لا مغalaة في القول بالحاجة إلى التكامل الاقتصادي في أفريقيا. فنظراً لصغر الأسواق الوطنية، وضعف قاعدة الموارد البشرية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية، وضيق نطاق هيكل الإنتاج، فإن غالبية البلدان الأفريقية لا تستوفي المتطلبات الازمة لتكون كيانات اقتصادية مفعمة بالحيوية. وتعتبر شبكات النقل والاتصالات في المنطقة موجهة نحو الخارج على نحو مفرط، ولا تزال نظم الإنتاج لديها عاجزة عن خلق تبادل تجاري داخل الإقليم، حتى في مجال سلعة أساسية ذات أهمية بالغة كالأغذية. ولذلك، فإنه ينبغي النظر إلى التكامل الاقتصادي باعتباره النهج الأصلح للنمو الاقتصادي المتوازن، والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

٧٦ - ويرجع بدء التجارب الأفريقية في مجال التعاون الإقليمي إلى عقد الستينيات. ويتمثل الهدف النهائي حالياً في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في معايدة أبوجا المبرمة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١، والتي بدأ نفاذها في أيار/مايو ١٩٩٤.

٧٧ - ويتمثل الهدف في الأجلين القصير والمتوسط، في وضع أساس للتكامل الاقتصادي على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. فعلى الصعيد الوطني، تمثل الأهداف الرئيسية في تعزيز القطاعات الإنتاجية، ولا سيما قطاع الأغذية والزراعة، وتسييل تكوين رأس المال، وتنمية الهياكل الأساسية وصيانتها، وبخاصة في المناطق الريفية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسة الالازمة لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات. وعلى الصعيد دون الإقليمي، يتمثل الهدف المباشر في زيادة تعزيز ومواءمة المؤسسات القائمة وتحسين شبكات النقل والاتصالات بين الدول وتعزيز التجارة داخل أفريقيا، من خلال تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٧٨ - وستتولى منظومة الأمم المتحدة دعم جهود التكامل التي تبذلها البلدان الأفريقية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمي والإقليمي. وعلى الصعيد الوطني، سيكون الدعم موجها إلى برامج ومشاريع بناء القدرات في جميع القطاعات الرئيسية، وبخاصة التنمية الزراعية، والتحفيز من حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية، وموارد الطاقة والمياه. وترمي هذه البرامج والمشاريع إلى إيجاد أساس للتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي. وعلى الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، ترمي الجهود التعاونية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبرامج القطاعية التي يضطلع بها كل منها، بالإضافة إلى عملية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

٧٩ - وستركز برامج الدعم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بوجه خاص على ما يلي، على أن تضطلع الأمانة العامة للأمم المتحدة بدور الوكالة الرائدة:

(أ) تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية;

(ب) تحسين الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والطاقة؛

(ج) تعزيز مشاريع الانتاج المتعددة الجنسيات، وبخاصة في الصناعات الأساسية؛

(د) الترويج لعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا مع التشدد على المشاريع المحددة المشتركة بين الدول؛

(هـ) الترويج لعقد التنمية الصناعية الثانية لأفريقيا، مع التركيز على المشاريع المتعددة الجنسيات التي تم تحديدها في شتى المناطق دون الإقليمية؛

(و) الترويج لتنفيذ الموقف الأفريقي المشترك بشأن البيئة والتنمية في سياق جدول أعمال القرن ٢١.

رابعا - التنفيذ والآثار المترتبة في الموارد

٨٠ - هناك حاجة إلى التوكيد على أن تنفيذ الجهود التعاونية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة سيكون بصورة رئيسية على الصعيد القطري. ويتحقق هذا مع المبدأ التوجيهي القاضي بأنه ينبغي لجميع البرامج أن تدعم السياسات والبرامج التي تضعها البلدان الأفريقية نفسها، وينبغي متابعتها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من جهد رئيسي تضطلع به المنظومة ككل لتوليد التزام سياسي أكبر بالتنمية في أفريقيا من جانب المجتمع الدولي بأسره.

٨١ - وهناك جزء ملازم لإطار التنفيذ المذكور أعلاه ويتمثل في الدور التنسيقي الذي يضطلع به المنسقون المقيمين التابعون للأمم المتحدة. وسيقوم هؤلاء المنسقون بإبلاغ البلدان الأفريقية بقصد ومحظى الجهود التعاونية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة هذه البلدان في مجالات محددة، على نحو يكون له أثر تراكمي. وينبغي لهم أن يساعدوا بوجه خاص على ربط القرارات السياسية بالبرامج الجارية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وذلك لإضفاء مزيد من التماسك على الإجراءات التي يتم اتخاذها بين البلد والأمم المتحدة.

٨٢ - ومن المزمع أن تستفيد جميع البلدان من الجهد التعاوني الذي تبذله الأمم المتحدة على النحو المبين. بيد أن بالإمكان الإلصاق بدراسة للنماذج القطرية، تميز، بالاستناد إلى الاستعداد للإطلاع بالتنفيذ، بين البلدان التالية على سبيل المثال: البلدان التي تضطلع ببرامج استثمارات قطاعية؛ والبلدان التي تعتبر قادرة على الإلصاق ببرامج استثمارات قطاعية، إلا أنها تحتاج إلى مشورة للتغلب على عوائق السياسة العامة؛ والبلدان التي تتسم بضعف القدرات البشرية والمؤسسية؛ والبلدان التي تمر بأزمات أو في حالة حرب أهلية. وستقدم المساعدة، قبل كل شيء إلى جميع فئات البلدان بالاستناد إلى المتطلبات التي يتم تحديدها في المشاورات مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين.

٨٣ - وستراعي ترتيبات التنفيذ على مختلف الأصعدة الجوانب الشاملة للقطاعات. وبالمثل، ستقدم المساعدة الالزمة إلى المتطلبات فيما بين البلدان وعبر الحدود في مجالات الأولوية ذات الصلة.

٨٤ - وفيما يتعلق بالتعبئة السياسية، سيجري التركيز أولاً على خلق توافق في الآراء بشأن الأولويات بين البلدان الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يؤدي هذا إلى زيادة الملكية في البلدان الأفريقية، وإلى جعل الأولويات تتفق تماماً مع أولويات برنامج عمل القاهرة. كما ينبغي أن يفضي إلى دعم قوي من مجتمع المانحين.

٨٥ - وليس هناك أي التزام واضح من جانب المنظمات المشاركة بشأن تمويل مجالات الأولوية المبينة في التفاق. وكانت تدفقات الموارد إلى أفريقيا من منظومة الأمم المتحدة، على النحو المسجل في عام ١٩٩٣ في حدود ٥,٥ بليون دولار. ويفترض أن يزيد هذا المستوى في السنوات القادمة.

٨٦ - وبالإضافة إلى ذلك، من الجوهرى أن يتم الجمع بين المانحين لدعم التنمية في أفريقيا. ويمكن أن يشكل إنشاء منتديات إقليمية حول أهداف إقليمية محددة؛ وإعداد برامج استثمارات وطنية موجهة إلى أهداف أو قطاعات محددة؛ وتوسيع نطاق المشاركة في الأفرقة الاستشارية والموائد المستديرة، بداية إيجابية للعملية. وتتمتع الاقتراحات المذكورة أعلاه بإمكانية زيادة فعالية وكفاءة الدعم المقدم من المانحين إلى التنمية في أفريقيا؛ وإبراز دور القيادة الذي تضطلع به الحكومات وشركاؤها للتوصل معاً إلى أشكال تنفيذ هذه الأولويات ورصدتها؛ وزيادة الفرص المتاحة لتعبئة الموارد داخل الإطارات البرنامجية المتفق عليها.

٨٧ - ويتبعين أن تقوم المنتديات المقترحة بتبني الموارد التي تكرس للقطاعات الرئيسية أو للتحديات المشتركة بين القطاعات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستخدم مبادرات مثل فرق عمل المانحين المعنية بالتعليم في أفريقيا، واللجنة الاستشارية الأفريقية المعنية بالسكان، والبرنامج الخاص للبحوث الزراعية الأفريقية، لذلك الغرض في القطاعات ذات الصلة. ولن تحل هذه المنتديات محل البرامج القطرية المنفردة، ولكنها ستكملاً. وبينما دعوة الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية المهمة بالأمر للمشاركة حسب الاقتضاء. كما يمكن أن تبذل الجهود لاجتذاب التمويل الخاص الأجنبي من الصناديق المشتركة وخطط التقاعد.

٨٨ - ويوصى بأن تلتزم الحكومات الأفريقية والمانحون بإعداد برامج استثمارات موجهة نحو أهداف استراتيجية رئيسية في كل بلد من البلدان الأفريقية. وسيقدم دعم المانحين في سياق هذه البرامج. وستقود الحكومات إعداد هذه البرامج وإدارتها. وستأخذ وكالات المساعدة التقنية زمام المبادرة في المساعدة على بناء القدرات الوطنية اللازمة لوضع البرامج وتنفيذها. وستدعى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى المشاركة.

خامسا - آليات الاستعراض والرصد

٨٩ - ستعمل اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية مع الوكالات الرائدة على إعداد خطط للإشراف على تنفيذ الجهود التعاونية المذكورة أعلاه حتى تكون لجنة التنسيق الإدارية متأكدة من أن هناك تأثيراً إضافياً ناتجاً من عمل الوكالات مجتمعة. وستكون الوكالات الرائدة مسؤولة عن تحديد أهداف قابلة للتحديد بالأرقام بالنسبة لكل عنصر من العناصر إلى جانب المؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز لبلوغ هذه الأهداف.

٩٠ - وستكون اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية بمثابة مركز تنسيق يعني بحفظ التنفيذ وستعمل مع الوكالات الرائدة عندما تبدأ البرامج المتفق عليها. كما ستقوم اللجنة التوجيهية باستعراض الخطط المنجزة للتأكد من أن الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ممثلة تمثيلاً مناسباً كما ستشترك مع الوكالات الرائدة في عملها وتقوم بدعمها، عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرق عمل

الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ستواصل الاضطلاع برصد الجوانب التقنية للتنفيذ وستعمل بوصتها آلية مشتركة بين الوكالات.

الحواشي

.Add.1 A/50/885 (١)

(٢) تقرير الأمين العام، خطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (E/AC.51/1994/7)، المؤرخة ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤؛ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا المؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦.

.A/50/490 (٣)

— — — — —